MENAFATF
مينافاتف
GAFIMOAN

نشرة المجموعة

العدد «١٣» يونيو ٢٠١٦م

نشرة نصف سنوية تصدر عن سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)

الشيخ فهد بن فيصل ال ثاني

رئيس المجموعة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين،

يطيب لي أن أرحب بكم من خلال العدد الثالث عشر من النشرة الصحفية الإلكترونية للمجموعة الذي يتناول أهم الأخبار والنشاطات التي قامت بها المجموعة خلال النصف الأول من العام ٢٠١٦م، ويسعدني أن أتوجه بالشكر إلى سلطنة عمان الشقيقة على رئاستها للمجموعة في العام ٢٠١٥م وما حققته من إنجازات، كما يشرفني أن أترأس المجموعة هذا العام ممثلاً عن دولة قطر.

لقد استطاعت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال السنوات القليلة الماضية أن تحقق إنجازات كبيرة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأن تثبت وجودها ومشاركتها بفعالية ضمن الجهود الدولية، حيث عملت المجموعة على تعزيز علاقاتها مع الدول المراقبة والمنظمات الإقليمية والدولية وتعزيز التواصل واكتشاف فرص التعاون معها، ففي مارس 2016م وبالتعاون مع صندوق النقد العربي تم عقد ورشة عمل حول الإعداد للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل للدول الأعضاء في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما عقدت المجموعة الاجتماع العام الثالث والعشرين في أبريل ٢٠١٦م في الدوحة، بحضور عدد كبير من خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الدول الأعضاء بالمجموعة وممثلين عن الدول والهيئات المراقبة، وبمشاركة معالي المدير العام ورئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي الدكتور/ عبد الرحمن الحميدي، ورئيس مجموعة العمل المالي السيد/ جي يون شين، واتخذت المجموعة قرارات هامة تعزز جهودها في مجال مكافحة تمويل الإرهاب أبرزها: تشكيل منتدى خاص بخبراء مكافحة تمويل الإرهاب لمناقشة المخاطر والتحديات التي تواجه عمليات المكافحة، والتعرف على احتياجات الدول الاعضاء وتنسيق تقديم المساعدة الفنية والتطبيقات المختلفة في هذا المجال، وتحديد وفهم مخاطر واتجاهات وطرق تمويل الإرهاب لمساعدة الدول والتدريب المستمر لهم في ظل التطور السريع للأساليب التي يلجأ إليها الممولون. كما تابع الاجتماع التزام الدول الأعضاء بالمعايير الدولية خاصةً فيما يتعلق بالتوصيتين الخامسة والسادسة المرتبطتين بمكافحة تمويل الإرهاب لاتخاذ اجراءات مناسبة وفعالة لمنع أو تعطيل الدعم المالي للإرهاب.

وعلى صعيد التعاون الدولي وتبادل الخبرات، شهدت المجموعة انضمام استراليا كعضو مراقب في أبريل ٢٠١٦م، ليصبح بذلك عدد المراقبين ستة عشر عضوا مما يعزز من فرص التعاون ويدعم خبرات الدول الأعضاء في المجموعة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فالتعاون بين الدول والجهات العاملة في هذا المجال أمر مهم خاصةً في تحري وعرقلة نشاطات الشبكات الإرهابية الدولية.

وتزامناً مع الخطر المتنامي للأنشطة الإرهابية من قبل الجماعات الإرهابية والمتطرفة، تؤكد المجموعة على مواصلة تحقيق مستوى عالي من الالتزام فيما يتعلق بالتوصيات والمعايير الدولية وخاصةً تلك المعنية بتمويل الإرهاب، ومراجعة فعالية نظم مكافحة تمويل الإرهاب لدى الدول الأعضاء استناداً على المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها، كما ستعمل من خلال مشاريع التطبيقات ذات العلاقة في رصد آخر التطورات في مجال طرق وأساليب جمع وتمويل الإرهاب والتعرف عليها.

وختاماً، أشكر جميع الذين شاركوا في أعمال وأنشطة المجموعة من الدول الأعضاء والمراقبين متطلعاً لمزيد من إسهاماتهم القيمة، ومتمنياً التوفيق والنجاح للمجموعة في مواجهة التحديات ودفع مسيرة التعاون والعمل المشترك لآفاق أرحب وتحقيق الأمن والرخاء لمجتمعاتنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي يناقش آخر التطورات بشأن تمويل الإرهاب

عقدت مجموعة العمل المالي اجتماعها العام الرابع في الدورة السابعة والعشرون في مدينة بوسان، جمهورية كوريا الجنوبية، ٢٤ يونيو ٢٠١٦م برئاسة السيد/ جي يون شين. ومن أهم الموضوعات التي تناولها الاجتماع موضوع تمويل الإرهاب الذي ما زال يحظى بأولوية في كافة المجالات، حيث ناقش الاجتماع في هذا الصدد تقارير عدة شملت تحديث حول مشروع تمويل ما يعرف بتنظيم داعش، ومراجعة التوصية الثامنة المتعلقة بالمنظمات غير الهادفة للربح والمذكرة التفسيرية الخاصة بها، والموافقة على دليل تطبيقي لتنفيذ قرار مجلس الامن ١٣٧٣. ومن جانب آخر ناقش الاجتماع العام تقارير التقييم المتبادل لكل من النمسا وكندا وسنغافورة. كما شهد الاجتماع الموافقة على إنشاء معهد البحوث والتدريب الخاص بمجموعة العمل المالي يكون مقره في كوريا الجنوبية وتحت رعايتها ويتوقع أن يبدأ نشاطه فعلياً في الأشهر المقبلة.

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)
البريد الإلكتروني: info@menafatf.org - الموقع الإلكتروني: www.menafatf.org
ص ب: 10881 المنامة – مملكة البحرين

محطات ورؤى مستقبلية (١)

عادل القليش
السكرتير التنفيذي

يسعدني أن ألتقي بكم بمناسبة صدور العدد الثالث عشر من النشرة الصحفية للمجموعة في مقالة أفردتها لمحطات من الذاكرة حول الأحداث التي مرت بها المجموعة منذ تأسيسها، والتي سيعقبها بإذن الله تعالى في العدد القادم مقالة أخرى عن رؤى وتطلعات مستقبلية.

مرت اثنتا عشرة سنة تقريباً على إنشاء المجموعة في مسيرة ناجحة تخللتها الكثير من الإنجازات التي أثبتت أهمية المجموعة والدور المميز الذي تلعبه في إطار جهود دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في محاربة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث يبلغ عدد أعضائها الآن ١٩ دولة عربية، بالإضافة إلى ١٦ دولة ومنظمة إقليمية ودولية تشغل مقاعد مراقبين بالمجموعة، الأمر الذي يعكس مدى الاهتمام بنشاطات وعمل المجموعة على صعيد المنطقة والعالم. كما أن المجموعة تتمتع بعضوية عدد من المجموعات الدولية على رأسها مجموعة العمل المالي، ومجموعة إيجمونت لوحدات المعلومات المالية، والمجموعات النظيرة كمجموعة العمل المالي لآسيا والمحيط الهادئ ومجموعة العمل الأوراسيوية. وقد كانت هذه الفترة تزخر بالإنجازات والعطاءات بدءاً بتأسيس كيان إقليمي وتحديد سياسات وإجراءات عمل داخلية مع كوادر فنية ومهنية ساهمت بشكل كبير في ضمان استمرارية العمل بشكل متطور وديناميكي وبحيث يتعاطى ويتواكب مع التحديات والتطورات، وصولاً إلى النجاح مع الدول الأعضاء في بناء الأطر القانونية والتشريعية المتعلقة بتلبية المتطلبات الدولية في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقوية نظم المكافحة لدى الدول، وذلك من خلال قيام المجموعة بتقييم التزام الدول الأعضاء بالمعايير والتوصيات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي، إضافة إلى متابعة المجموعة الحثيثة للدول التي خضعت للتقييم المتبادل. واستطاعت حتى مطلع العام الجاري ١٢ دولة في المجموعة أن تحرز تقدماً كافياً في هذا المجال مما أدى إلى خروجها من عملية المتابعة العادية إلى التحديث كل عامين، وناقشت المجموعة خلال أكثر من ٢٠ اجتماعاً عاماً أكثر من ١٠٠ تقرير متابعة للدول الأعضاء. وفي إطار برامج التدريب والمساعدات الفنية وزيادة الوعي بالمخاطر، استطاعت المجموعة تنظيم أكثر من ٤٥ ورشة عمل وندوة متعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمعنيين في الدول الأعضاء، فضلاً عن البرامج التي شاركت فيها، بجانب أكثر من ٧ مشاريع لنشر الوعي حول طرق وأساليب واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي ذات السياق وفي سبيل تنمية وتعزيز علاقاتها مع المنظمات سواءً الإقليمية أو الدولية العاملة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، اشتركت المجموعة مع مجموعة العمل المالي والمجموعات النظيرة في إقامة ورش عمل للتطبيقات وبناء القدرات.

أستطيع القول إنّ أثر المجموعة على التطور التشريعي والعملي بالنسبة للجهات المعنية في المنطقة أصبح واضحاً وبارزاً للجميع، وأصبحت الدول الأعضاء أكثر إمكانية وقدرة على التعامل مع ملفات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبفعالية أكبر وهذا الأمر كان هدفاً للمعنيين في المجموعة، وستسعى المجموعة قدماً نحو تعزيز التعاون الفعال بين الدول الأعضاء والمراقبين للرقي بأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ورفع درجة فعاليتها.

ولا يفوتني ختاماً أن أشكر رؤساء المجموعة الذين أسهموا بشكل كبير في تكوين المجموعة ومراحل تطورها ومواصلة دورها البناء.

الاجتماع العام الرابع والعشرون للمجموعة الأوراسيوية (EAG)

شاركت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الاجتماع العام الرابع والعشرون للمجموعة الأوراسيوية إضافة إلى الورش والفعاليات المنظمة على هامشه في مدينة أستانا، كازاخستان، في الفترة من ٦ إلى ١٠ يونيو ٢٠١٦م، وسط تمثيل من الدول الأعضاء والمراقبون في المجموعة. وناقش الاجتماع عدد من المسائل والقضايا الهامة المدرجة في جدول الأعمال مثل تقارير المتابعة والمنهج القائم على المخاطر والتقييم الوطني للمخاطر، وإعداد الدول الأعضاء لعملية التقييم، بجانب ذلك تحسين إجراءات الامتثال لأغراض تمويل الإرهاب والتفاعل مع القطاع الخاص بشأنها. وتناولت أهم المسائل التي طرحت في الاجتماع العام موضوع ما يعرف بتنظيم داعش وحث الدول الأعضاء على تكثيف الجهود لمكافحة تمويل هذه المنظمة الإرهابية مع العمل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

منتدى وحدات المعلومات المالية يناقش التعاون بين وحدة المعلومات المالية والقطاع الخاص

على هامش الاجتماع العام الثالث والعشرون للمجموعة تناول منتدى وحدات المعلومات المالية الأعضاء بدول المجموعة في لقاءه الثالث عشر يوم الأحد الموافق ٢٣ أبريل ٢٠١٦م، عدد من الموضوعات والمسائل الهامة منها تشجيع ومتابعة الانضمام لمجموعة إيجمونت للوحدات غير الأعضاء بدول المجموعة والتقدم الذي أحرزته كل وحدة في هذا الشأن. كما تم التداول والنقاش حول موضوع «التعاون بين وحدة المعلومات المالية والقطاع الخاص»، حيث تم التأكيد على أهميته، وفي هذا الصدد شارك القطاع الخاص بعروض تقديمية في هذا الخصوص.

في افتتاحية الجولة الثانية، الاجتماع العام يناقش تقرير التقييم المتبادل للجمهورية التونسية

وفقاً لترتيب الجمهورية التونسية في صدارة الدول في الجولة الثانية لعمليات التقييم المتبادل، ناقش الاجتماع العام الثالث والعشرون تقرير التقييم التفصيلي للجمهورية التونسية الذي يوضح مدى التزام تونس الفني بالتوصيات الأربعين، ومدى فعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها بناءً على النتائج المباشرة. وقد شارك في عملية التقييم فريق مؤلف من خبراء من البنك الدولي. الجدير بالذكر، أن تونس خضعت لآخر عملية تقييم قام بها البنك الدولي في العام ٢٠٠٦م على أساس منهجية العام ٢٠٠٤م. ويمكن الاطلاع على التقرير من خلال صفحة التقييم المتبادل على الموقع الالكتروني للمجموعة.

غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية

أطلقت المجموعة مشروع تطبيقات جديد حول غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية (مايو ٢٠١٦م – سبتمبر ٢٠١٧م) بقيادة كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان. ويأتي هذا المشروع بعد أن تقدمت المملكة باقتراح أن تقوم المجموعة بدراسة هذا الموضوع نظراً لقلة الدراسات التي تتناوله، ونظراً للمخاطر الكبيرة التي قد تنجم عن عمليات غسل الأموال من خلال إساءة استخدام التقدم الكبير في الوسائل الإلكترونية ولسهولة التخفي عبر تلك الوسائل، خصوصاً في ظل تطور الخدمات المالية عبر الإنترنت، ووجود أموال إلكترونية، وتقديم خدمات إلكترونية من قبل جهات مالية غالباً تكون غير خاضعة لرقابة من قبل جهة محددة، بالإضافة إلى بعد المسافات بين الأطراف المرتبطة بالعمليات التي تجري عبر الوسائل الإلكترونية. ويهدف هذا المشروع بصورة عامة إلى مساعدة الدول الأعضاء على فهم طرق الغسل عبر الوسائل الإلكترونية بشكل أفضل، ومساعدتها على تحسين قدرات الكشف والمنع لديها، وبالتالي، تعزيز جهود الدول الأعضاء في المجموعة في مكافحة غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الاجتماع الرابع للجنة التقييم الوطني للمخاطر

عقدت لجنة التقييم الوطني للمخاطر اجتماعها الرابع على هامش الاجتماع العام الثالث والعشرون، وخصصت جلسة خاصة في الاجتماع لتبادل الخبرات حول المرحلة الثانية من مراحل التقييم الوطني للمخاطر – تحليل المخاطر، وقدمت عروض تقديمية حول المنهجية وأهم الإجراءات التي تم اتباعها في هذا الشأن.

خروج السودان والجزائر من عملية المتابعة إلى التحديث كل عامين

ناقش الاجتماع العام الثالث والعشرون تقريري خروج من عملية المتابعة يخصان جمهورية السودان والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وأثنى على إنجازاتهما في معالجة أوجه القصور الواردة في تقريريهما، وأشاد بمستوى الالتزام الذي حققه كل منهما، ووافق على خروجهما من عملية المتابعة إلى التحديث كل عامين. الجدير بالذكر، أن إجراءات الخروج من عملية المتابعة تقضي بأن تقدم الدولة لسكرتارية المجموعة تقريراً كاملاً عن مدى التقدم المحرز منذ اعتماد تقرير التقييم المتبادل. وبناءً على ذلك تقوم سكرتارية المجموعة بإعداد تقرير تحليلي تفصيلي فيما يتعلق بالتوصيات الأساسية والرئيسية المصنفة غير ملتزمة أو ملتزمة جزئياً، متضمناً تحليل عن التوصيات الأخرى المصنفة غير ملتزمة أو ملتزمة جزئياً، وانتهاءً بتوصيتها للاجتماع العام حول طلب الدولة الخروج من عملية المتابعة.

استراليا تنضم للمجموعة كعضو مراقب

رحبت الدول الأعضاء بانضمام استراليا كعضو جديد بصفة مراقب، وأكدت على المكاسب التي يمكن أن تتحقق بانضمامها إلى المجموعة، حيث أن استراليا عضو مؤسس لمجموعة العمل المالي ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ، ومجموعة إيجمونت لوحدات المعلومات المالية. ومن جانبها عبّرت استراليا على دعمها لنشاطات المجموعة وعلى استعدادها في مشاركة خبراتها خاصةً في مجالات التقييم المتبادل ومجال التقييم الوطني للمخاطر، بالإضافة إلى عملية التحضير والإعداد لعمليات التقييم وخبرتها الواسعة في مجالات التطبيقات في غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبالتحليل المالي والاستخباراتي الذي يمكن أن تستفيد منه المجموعة في مجال عملها، علماً بأنها تمتع بعلاقات متطورة مع عدد من وحدات المعلومات المالية من المنطقة.

الاجتماع العام الثالث والعشرون

عقدت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الاجتماع العام الثالث والعشرون في الدوحة بدولة قطر في الفترة ٢٦ – ٢٨ أبريل ٢٠١٦م، برئاسة دولة قطر ممثلة بسعادة الشيخ/ فهد بن فيصل آل ثاني، نائب محافظ مصرف قطر المركزي ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بدولة قطر، رئيس المجموعة.

شارك في أعمال الاجتماع العام عدد كبير من خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من سبع عشرة دولة عربية أعضاء في المجموعة (المملكة الأردنية الهاشمية، والإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية السودان، وجمهورية العراق، وسلطنة عمان، ودولة فلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، ودولة ليبيا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية)، كما شارك فيه ممثلون عن عدة دول وجهات مراقبة لدى المجموعة (الجمهورية الفرنسية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجموعة العمل المالي، وهيئة الأمم المتحدة، ومجموعة إيجمونت، وصندوق النقد العربي، ومجموعة العمل المالي الأوراسيوية).

وتناول الاجتماع العام على مدار ثلاثة أيام العديد من الموضوعات الهامة المتعلقة بعمل المجموعة وأنشطتها المختلفة، واتخذ جملة من القرارات فيما يخصها، ففي إطار مقترحات الرئاسة، وافق الاجتماع العام على تشكيل منتدى لخبراء مكافحة تمويل الإرهاب يكلف بمناقشة المسائل التشغيلية ورصد التطورات ودراسة الموضوعات ذات الصلة وذلك بشكل مستمر وتقديم

توصيات ومقترحات إلى الاجتماع العام. وسيعقد المنتدى أول لقاءاته في شهر نوفمبر ٢٠١٦م. كما اعتمد الاجتماع العام أول تقرير تقييم متبادل ضمن الجولة الثانية من عمليات التقييم وذلك للجمهورية التونسية الذي أعده البنك الدولي.

وفي إطار عمليات المتابعة اللاحقة لعمليات التقييم المتبادل، استعرض الاجتماع خمسة تقارير متابعة فيما يخص الجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق وسلطنة عمان والجمهورية اللبنانية والجمهورية الإسلامية الموريتانية. كما ناقش تقريري خروج من عملية المتابعة لكل من جمهورية السودان والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ووافق على خروجهما من عملية المتابعة إلى التحديث كل عامين. بالإضافة إلى ذلك، اطلع الاجتماع العام على ثلاثة تقارير تحديث تخص المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية ودولة قطر والتي تضمنت آخر المستجدات والإجراءات التي اتخذتها تلك الدول نحو تحسين نظام غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها. وفي إطار عمل التطبيقات وافق الاجتماع العام على اعتماد مشروع تطبيقات جديد حول «غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية»، وحث الدول الأعضاء على التعاون الكامل لإنجازه من خلال المشاركة في فريق العمل وفي كافة مراحل المشروع. كذلك تبنى الاجتماع العام عدة تقارير أخرى شملت، تقريري رئيسي فريق عمل التقييم المتبادل ورئيسي فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، حيث تضمن التقريران ما خلص إليه الفريقان من توصيات في اجتماعيهما الذين عقدا على هامش الاجتماع العام يومي الأحد والاثنين الموافقين ٢٤ و٢٥ أبريل ٢٠١٦م، وتقرير رئيسي لجنة التقييم الوطني للمخاطر عن اجتماع اللجنة الذي عقد يوم السبت الموافق ٢٣ أبريل ٢٠١٦م، وتقرير رئيس منتدى وحدات المعلومات المالية حول ما دار في لقائه الثالث عشر الذي عقد يوم السبت الموافق ٢٣ أبريل ٢٠١٦م، وأهم ما دار فيه.

منتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب

وافق الاجتماع العام الثالث والعشرون في الدوحة بدولة قطر الذي عقد في شهر أبريل ٢٠١٦م، على تأسيس منتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء والمراقبين، وسكرتارية المجموعة. ويستهدف المنتدى الخبراء التشغيليين من جهات متعددة أهمها جهات إنفاذ القانون وأجهزة الأمن والاستخبارات ووحدات المعلومات المالية التي تتناول مسائل مكافحة تمويل الإرهاب، ويساعد المنتدى في توفير المجال أمام خبراء مكافحة تمويل الإرهاب لمناقشة مخاطر تمويل الإرهاب في المنطقة وخارجها والتحديات التي تواجه عملية المكافحة. ويلتقي أعضاء المنتدى على هامش الاجتماع العام للمجموعة حيث يرأس المنتدى ممثل ممن يتمتع بالخبرة المناسبة في مجال مكافحة تمويل الإرهاب من دولة الرئاسة، وسيعقد المنتدى أول لقاءاته في شهر نوفمبر ٢٠١٦م.